امتناع عدم كل منها اما يكون لامتناع عدم الجزء الذي
فوقه فالمحال هنا عدم شيء ممتنع وجود ما فوقه
ولما لم يكن شيء مما فوقه ممتنع العدم لذاته فاذا فرضنا
ارتفاع المجموع لم يلزم منه محال لا بالنظر الى
ذاته ولا بالنظر الى علته اذ هي ايضا ممكنة معدومة
في هذا الفرض والحاصل انه لو انحصر الموجود في
الممكنات لكان عدم كل من الاحاد مع بقاء ما فوقه
ممتنعا اذ يلزم ح تخلف المعلول عن العلة التامة
عدم تلك الممكنات بالاسر لا يكون ممتنعا والشيء ما لم
يمتنع عدمه لم يوجد اصلا فلا يكون تلك السلسلة
موجودة وقد فرضنا موجودة هف واذا
تحققت ذلك علمت انه اقوى الفرق الواقعة
في هذا الملك واوثقها والخفاء فيه انه لا تفاوت
بينه وبين الطريق الثاني الا بتغيير امتناع
العدم الى وجوب الوجود فمن لي بالثاني بعد العلم
بالاول

بالاول فقد انحل والله الموفق بتحقيق الحق
وبيده ازمة الصدق الطريق الرابع هو ان
الممكن بنفسه لا يستقل بوجود ولا ايجاد اما
الاول فظاهر من ملاحظة مفهوم الممكن واما الثاني
فلانه فرع الوجود ضرورة ان الشيء ما لم يوجد لم يوجد
فلو انحصر الموجود في الممكن لزم ان لا يوجد شيء اصلا
لان الممكن وان كان متعددا لا يستقل بالوجود والايجاد
واذ لا وجود ولا ايجاد فلا موجد بذاته ولا بغيره
اقول يمكن ان يناقش في المقدمة الاولى بانه ان كان
المراد بعدم الاستقلال احتياجه الى الغير فسلمنا
يستلزم المطلوب ان يكون ذلك الغير ممكنا ايضا
وهكذا او انا نريد بعدم استقلاله ما يجب به بمعنى
انه يحتاج الى ما لا يكون ممكنا فهو اول المسئلة هذا
ولو اخذت المقدمة القائلة بان ما لا يستغني
كل واحد من احاده عن امر خارج عنه لا يستغني

Copyright © King Saud University